

المتخيل والواقعي في تجنيد الإرهابيين



عبد الحسين شعبان

بيدات

والعنف والإرهاب على مصراعها للتأثير على عقول الشباب والشباب وتحويلهم إلى أداة إجرامية، حيث يتم تجنيد الأشخاص عبر وسائل جاسوسية إما ترغيباً أو تهيباً للوصول إلى أكبر قدر من المعلومات الخاصة عن الأشخاص ومؤسسات وأجهزة حكومية عدوة أو صديقة ، سواء لقاء مبالغ أو عبر استدرج من خلال بعض نقاط الضعف .

انفجار هائل

وقد تطور مثل هذا الأمر خلال الانفجار الهائل في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات ونورة الاتصالات والمعلومات، والطفرة الرقمية -الديجيتل، عبر لقاءات مباشرة أو اتصالات هاتفية أو رسائل البريد الإلكتروني أو من خلال شيفرات خاصة وبلغات مختلفة في مواقع عبر الإنترنت، حيث بلغ عدد إحصائية ألمانية إلى 200 ألف مجند، سواء عبر الفيسبوك والتويت و يوتيوب وغيرها ، وحسب بعض الأرقام هناك نحو 150 ألف فتاة بين 16-24 عاماً، ضمن حركة داعش العنكبوتية حيث يستدرجن بوسائل ناعمة وخبيثة من خلال توجيه أسئلة وعبر نصائح تقدم لهن من مواقع خاصة وتسهيلات بعد اختبارات للانخراط في صفوف التنظيم وعبر اللغات التي يتحدثن بها.

جيش الكهربي

ويضم الجيش الإلكتروني خبراء متخصصين للاتصال بمجموعات مباشرة، سواء في المقاهي أم المدارس والجامعات أم المحلات العامة والتدمير والتفجير والأحزمة

وتزكية من أشخاص ثقة ومعروفين، وربما يحتاج البعض أكثر من تزكية لضمان المعلومات الصحيحة، ثم تبدأ التهيئة النفسية والتعليمات الأمنية من الملابس والشكل العام الذي ينبغي أن لا يجلب الانتباه، وعدم إعطاء أي دليل على التوجه الديني وصولاً إلى المواقع المتقدمة لبدء بعدها التدريب وضمن

وحين يلتحق الشباب والشابات في المواقع الإمامية للمواجهة، هناك يخضعون لمراتبية، يقف على رأسها الفرائض الدينية، ثم يبدأ العمل بشكل تدريجي وهادئ لضخ المفاهيم الخاصة بالتنظيم الإرهابي، وبعدها تزيين لهم صورة ما سني بـ"الجهاد"، ليرسلوا إلى سوريا أو العراق أو غيرها .

المواظب المعروفة: الكتمان والسرية واختبار الطرق الأكثر أماناً وبالطبع تقتضي شروط العمل السري عدم الشرطه والالتزام الصمت أحياناً وعدم إخبار أحد والضرب وقيل كل ذلك إعطاء الضمير والقلب إجازة مفتوحة ، أو ربما حفظه في ثألجة إلى الأبد .

□ باحث ومفكر عربي

قد تطور مثل هذا الأمر خلال الانفجار الهائل في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات ونورة الاتصالات والمواصلات والطفرة الرقمية -الديجيتل، عبر لقاءات مباشرة أو اتصالات هاتفية أو رسائل البريد الإلكتروني أو من خلال شيفرات خاصة وبلغات مختلفة في مواقع عبر التواصل الاجتماعي، وهكذا استدرجت بعض أوساط الشباب إلى سلوك طريق العنف والقتل واستباحة الكرامات، من خلال أفكار وشعارات تم استزراعها في العقول، لتنتقلهم من عالم التخلف والبؤس أحياناً، أو عدم الرضا عن مجتمعاتهم، إلى عالم الحقيقة الافتراضية والدين الافتراضي، وذلك من خلال مناقضات : منها مواجهة ما هو قائم بالقتل والتدمير والتفجير والأحزمة الناسفة، ليتم مقابلة تصور الحياة الرغيدة بالجنس والوعد بالجنة والعدل المطلق، وهكذا يبقى المتخيل والافتراضي في الحياة والآخرة. لقد استغل داعش الشباب الذي يقضي ساعات طويلة يومياً على الانترنت ليتحدث عن أوضاعهم ويسحبهم إلى طريق لم يرغبوا أن يكونوا جزءاً منه يوماً ما، وهكذا وفي لحظة ما يصبحون جزءاً من عالم الجريمة وسفك الدماء، وهذا ما يقوم به أيديولوجيو الجيش الإلكتروني الذي جند أرقاما خيالية، حيث بلغ عدد المجندين في صفوفه حسب إحصائية ألمانية إلى 200 ألف مجند، سواء عبر الفيسبوك والتويت و يوتيوب وغيرها ، وحسب بعض الأرقام هناك نحو 150 ألف فتاة بين 16-24 عاماً، ضمن حركة داعش العنكبوتية حيث يستدرجن بوسائل ناعمة وخبيثة من خلال توجيه أسئلة وعبر نصائح تقدم لهن من مواقع خاصة وتسهيلات بعد اختبارات للانخراط في صفوف التنظيم وعبر اللغات التي يتحدثن بها.

ملاحظات على المنهاج الحكومي

فسنواجه صعوبات ومعوقات في التنفيذ ربما تؤدي الى فشل البرنامج الحكومي والموازنة والخطة التنموية السنوية والخمسية.. لهذا كان موضوعنا يختلف عندما طرح...والأخير من ذلك..ولانتباه المعين كافة.. وفي حالة صعوبة تطبيق البرامج الحكومية لاي سبب كان وهي كخبرة ذاتيا وموضوعيا بيدينا او مفروضة علينا.....تفريع الكثير من الكادر الحكومي وبمشاركة القطاعات المهنية والشبابية الدولية...النهضة القوانين الدولية...واستكمال القوانين التي مرحلهاوالانتهاء من قوانين التشريعات القطع الامتزازكي غاب عن الفكر السائد في البلد على السياسيين والاقتصاديين الازمة القادمة...اخر ازمة كانت في عام 2008وكانت ازمة عمالة شملت العالم وعانى منها الجميع بشكل او باخر...ونحن مقلون على ازمة اكبر بكثير خلال الستين الايامتين وفيها لاشفق لنا الال النفط الخام...ولان الازمات دورية ومتصارفة في النظام الراسمالي وتشتد..هل هناك برنامج استباقي غير المطروح اعلاه..واناعد لم نزل غير مهيبين لايشئ داخليا وخارجيا بقينا امام الملاحظة المهمة والتي نعيدنا مرارا وتكرارا نحتاج الى خطة ظل لانجاز اي خطة في البلاد لان المتغيرات العالمية ومتغيرات المنطقة سريعة وليست بالحسيان علما عشناه في الحكومات المتعاقبة فخارجيا ليس لنا داخليا ليست لنا القوة الاقتصادية للمجابهة والاستمرار ابا كانت المدة. نرجوعم اطلاق التصريحات جزافا...للعديد من الأمور ومنها...البطالة والجوع والتعليم والتصنيع والسكن والخدمات..لانها قلب الى طلبات محاسبيةولتتقي هذه الحكومة تركز أكثر على قاعدة التشريعات الاساسية والمتخلفة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وانهاكبر من انجاز الكثير من المهام

مصافي عالية يستتقم من تسويق مشتقاته بسعر البرميل ليعود للميزانية والمتقي يسد حاجة العراق من المشتقات ويبيع عالميا المنتج الفائض..ليقسم لـالبطاقة التموينية ثلث البليغ بـتسديد الدين جـتغطية كلف مشاريع الصعقة سادسا..جلب اكثر من اربعة اوخمسة مصافي بطاقات مختلفة على ان لاقل عن 25الف برميل يوميا لكل مصفى جديد وتنصب في محافظات العراق الاربعة عشرلتصفيه وتقع طريقة دولار/برميل في التسديد لقيامها وتحول ملكيتها للعراق ببدل حين..على ان لاتكون بعدة المشاريع المراد انشاءها في المحافظات..لن يكون البديل للمصفى في الخارج وهذا اسرع مشروع تعظيم موارد الموازنة ولجابهة انخفاض اسعار الخام العالمية وقلنا(ولنا فيها مارب اخرى) مقترح اداري اما مقترحنا الاداري للقطاع النفطي..فيكون كما يلي:- اولاً..وزارة النفط..وتتبعها شركة النفط الوطنية...ويصدرقانون النفط ثانياً..وزارة الغاز..ويتبعها شركة الغاز الوطنية..ويصدر قانون الغاز اولاً..البنية هي الاعم..ونحن خارج التصنيف الدولي فيها ثانياً..لانه مستقر نسبي الامن الوطني...والتي يبقى الاسم فقط وتلغى كافة فقراتها الاخرى ليصار لصياغتها وفق ما مبين ادناه..وليس تعديلات اواضافات او حذف..فمن المخجل ان يكون هناك برنامج يحتاج الى تعديل نسبة التعديل اكثر من 50%-40 واهم فقرات التعديل التعيينات التي حسمت لاشخاص هم نفس الفلك الاداري السابق الذي لم يحقق للوزارة شيونحن في المنهاج الحكومي نلاحظ تدخل مع الاعلاميين في سجل لطيف وممتع..ونؤكد اننا لم نقل السلطات فلو قلنا بالضعفة في الاقتصاد وهمقترحنا في الدراسة الهيئات للبرنامج الحكومي خامسا..مليون برميل نفط خام يوميا..سواء كان من حصة العراق في اوبك او خارجها . يصفى في الخارج وفي

وواحد على المدى الطويل والتسعة الاخريات .لم يحدد لها وقت ربما تحددفي الملحق التفصيلي لزال التداخل معمول به في الصناعات البتروكيميائية بين وزارتي النفط والصناعة حيث اعتمدت هذه الصناعة منهجيا مع وزارة النفط وهي مع وزارة الصناعة واقعيا الا اذا هناك فكرة المناقشة مشروع تحلية مياه البحرللحقل في الابار النفطية من اهم المشاريع الاستراتيجية والتي لاتقبل النقاش...فلا خيار ولا تاخير لان الموضوع سيصبح فجأة مصيرشركة النفط الوطنية..وما ادرك ما شركة النفط لدينا ثلاث رئاسات..رئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان وشركة الكهرباء..وتبين ان الوهلة الاولى ان رئاسة الجمهورية اليد الطولى في كل شئ..لما شاهدناه من مقترحات من قبل السيد الرئيس الجمهورية واسعة جدا...ونحتاج الى منهج الرئاسة...واعتقد انه يجب ان لايجز عن البرنامج الوزاري والتزاماته...والا نحن في مازق. اما رئاسة البرلمان فسنشكل لجان متخصصة ولكل لجنة مستشارها واعمالهاورئاسة الوزراء الاكثر استقرارا والرئاسة الاربعة التي استحوذت على مهام متداخلة وليس من صلاحيات للرئاسات الثلاث هي شركة النفط الوطنية..والتي يبقى الاسم فقط وتلغى كافة فقراتها الاخرى ليصار لصياغتها وفق ما مبين ادناه..وليس تعديلات اواضافات او حذف..فمن المخجل ان يكون هناك برنامج يحتاج الى تعديل نسبة التعديل اكثر من 50%-40 واهم فقرات التعديل التعيينات التي حسمت لاشخاص هم نفس الفلك الاداري السابق الذي لم يحقق للوزارة شيونحن في المنهاج الحكومي نلاحظ تدخل مع الاعلاميين في سجل لطيف وممتع..ونؤكد اننا لم نقل السلطات فلو قلنا بالضعفة في الاقتصاد وهمقترحنا في الدراسة الهيئات للبرنامج الحكومي خامسا..مليون برميل نفط خام يوميا..سواء كان من حصة العراق في اوبك او خارجها . يصفى في الخارج وفي

يمكن..الا ان كلاهما اعتمد مبدأ الرقم النقدي التخميني وليس الصحيح وان بواره شهره في الانخفاض الكبير في سعر النفط ،مما سيقلص اوجه التنفيذ....وللعلم مكانته وليس التناؤل فقط...وعلينا التصويت من الان على المئة يوم التي تعهد بها السيد رئيس الوزراء ،لغرض التمديد او تحديد نسبة النجاح وهل له تفسير مغاير لما نتوقعه عن الفترة او تقويم اخر لان معطيات الموازنة والتنمية والبرنامج الحكومي كل منتجج طريق وهذا ما فات الجميع من المعدين لها او لثلاثتها ولم يرد ولو ذكر لاي منها وهذا اول التخطيط الاداري الذي يبين قوة الاداءاجتماعيا مع اي عمل جزئي اوكلي..اما اقتصاديا فنحن نحتاج الى خطة ظل او خطة بديلة او تحديد اولويات الاولويات ..تجنبنا للوقوع في مازق التخصص المتناقض للموارد المالية..وبهذه الحالة كان مقترحنا في دراسة سريعة..في طريقها للنشر ..وهي البديل لخطة التنمية والان اظنم والبنسبتهاج الحكومي وهي متوفرة وبدون تخصصات اطفافية ركزت على قطاع النفطي كمورد اساسي..وعدم امكانية الخروج من الربيعةعلى المدى المنصور.

موضوع النفط وكان مبدء الصعقة لاقتصاد هو المعتمد في دراستنا ناتى على موضوع النفط..ولا نرغب البحث الا بالمنهاج الحكومي لان الموازنة ولا التخطيط للتنمية اعطه حقبة ان يتصدرلعلاج الاختناقات في الاقتصاد..ان لم يكن للاقتصاد برمتة...ومن يرغب مبداء صعب التمكن به ومنه..واقع الموازنة.. ولديه ما يمكنه من ذلك ماديا وعمليا فنحن له مؤيدون .

علينا التصويت من الان على المئة يوم التي تعهد بها .. السيد رئيس الوزراء ،لغرض التمديد او تحديد نسبة النجاح وهل له تفسير مغاير لما نتوقعه عن الفترة او تقويم اخر لان معطيات الموازنة والتنمية والبرنامج الحكومي كل منتجج طريق وهذا ما فات الجميع من المعدين لها او لثلاثتها ولم يرد ولو ذكر لاي منها وهذا اول التخطيط الاداري الذي يبين قوة الاداءاجتماعيا مع اي عمل جزئي اوكلي..اما اقتصاديا فنحن نحتاج الى خطة ظل او خطة بديلة او تحديد اولويات الاولويات ..تجنبنا للوقوع في مازق التخصص المتناقض للموارد المالية..وبهذه الحالة كان مقترحنا في دراسة سريعة.. في طريقها للنشر ..وهي البديل لخطة التنمية والان اظنم والبنسبتهاج الحكومي وهي متوفرة وبدون تخصصات اطفافية

منهاجها على عقول الشباب والشباب وتحويلهم إلى أداة إجرامية، حيث يتم تجنيد الأشخاص عبر وسائل جاسوسية إما ترغيباً أو تهيباً للوصول إلى أكبر قدر من المعلومات الخاصة عن الأشخاص ومؤسسات وأجهزة حكومية عدوة أو صديقة ، سواء لقاء مبالغ أو عبر استدرج من خلال بعض نقاط الضعف .



دريد محمود الشاكر العنزي

بغداد

منهاجا وما ياتي بعدها تفسيره وتطبيق لهذه الخدمات على راسها استرجاع حقوق المواطن واعطائه حق المواطنة وهو الافضل من كل قادم واجبي ومقيم وو -وحي المواطنين يبدأ من كل مكان ولاينتهي .يبدأ من القوانين ومن التشريعات والقرارات والتوزيعات وانهاء الفوارق والتفرقة الشخصية والمكانية وتبدأ حقوقه من قبل زواج امه بابيه وبرعاية الامومة وثمة الطفولة وهي دورةلا تقبل اي قطع او التجزئة انها لكبرة الال عـ علمنا ان هذه الخطوة لتبدأ بالمواطن ادا بل واكيد تبدأ من أعلى الهرم الشخصي والاداري الشخصي والجماعي بتثقيفه باحترام قيم المواطنة و المواطن لانهم عاشو على غيرذلك -عليه يبدأ التغيير من قمة الهرم الفردية والجماعية والقانونية كما ان عبارة فرض القانون مستخدمة بشكل جزئي وليس شامالا وبشكل غريب جدا على جزئية امنية..هذا يحتاج الى تعديل اساسي..وكانونها اعلاه كم نقد من الامن وانواعه - اما معالجة جذور الفساد

-القسم الثاني الاحصائي يحتاجونه للدراسة في مجالات عديدة واذاعتمد او اعطيت نسبة تنفيذ قلله درك يارئيس الوزراء - الملاحظات كانت من السيد عبد المهدي شخصيا وجاءت مجموعة من مجموع مقالات كان قد اعلن عنا بها واكيد كان هناك موقف لوزارات ومجموعة مقربة اداريا ارائها -المواطن اولا وليس الوطن من الناحية الامنية...هذا يعني تجنيد الطاقات للمواطن نادياومعنوياداي قانونيا .والاكثر تخليص المواطن من كافة المسميات والبقاء له ولصلحته وهي كثيرة تلك المسميات ،جاعت بعد التغييروكانت اثناءه..لم يتشرالى مديات التغييرسريع متوسط طولى %55...من مواطني قسراء وتحت خط الفقر. الاعطاء باطفالنا خارج التصنيف الدولي..نساتنا كذلك. التنمية الاجتماعية والتعليم الابتدائي والجامعي الامن بكل اشكاله بنقد الامن الغذائي المائي الكهربائي التعليمي الصحي الاجتماعي الزراعي الخدمي ..كذلك...وهي كثيرة